الأمم المتحدة A/54/PV.37

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٣٧
الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/54/2)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جوردان باندو (بوليفيا)

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تتعرض الأمم المتحدة لاختبار لم يسبق له مثيل، تفرضه مطالب العالم من أجل العمل بشأن مسائل نتشاطرها جميعا أو التي تثير قلقا دوليا واسع النطاق. وفي عصر تحدث فيه تغييرات هائلة ينبغي للأمم المتحدة أن تتغير أيضا وإلا فإنها ستفشل.

ينبغي أن يكون مجلس الأمن جزءا من ذلك التغيير، والمناقشة التي تجري في الجمعية العام بشأن التقرير السنوي فرصة هامة لمناقشة ذلك. والمملكة المتحدة تدعم بقوة - ولها مصلحة وطنية كبيرة في ذلك - مجلس أمن يرتفع إلى مستوى مسؤولياته ويحقق نتائج في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب فإن المملكة المتحدة نشطة في مناقشة الإصلاح حتى يمكن لمجلس الأمن مرة أخرى أن يحظى بالثقة الكاملة من جانب أعضاء الأمم المتحدة. وفي نظرنا يعني هذا إجراء توسيع في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة مع تخصيص مقاعد دائمة جديدة تعكس الدور الحيوي للبلدان غير الصناعية، بالإضافة إلى اشتراك ألمانيا واليابان في عمل المنظمة، ويعني أيضا شفافية أكبر واتصالا أوسع في العمل اليومي للمجلس.

وفي هذا العام وبعد فترة من الزمن لم يصل فيها المجلس على نحو ثابت إلى توقعات الميثاق، كان هناك تصميم متجدد على أن نعود بالمجلس إلى وزنه وسلطته ويتضمن ذلك استعدادا أكبر للإذن بعمليات حفظ سلام جديدة. وفي مسائل مثل سيراليون وتيمور الشرقية ولوكيربي كانت المملكة المتحدة نشطة للغاية في العمل على أن يكون دور مجلس الأمن دور أكثر نشاطا وأن يسعى إلى تحقيق أهداف أفضل. وحتى فيما يتعلق بأكثر المسائل إثارة للجدل وأعني بذلك العراق وكوسوفو عندما ارتأينا أن مجلس الأمن أخفق إخفاقا شديدا في توليد استجابة جماعية، ما فتئت المملكة المتحدة تعمل على نحو دؤوب لاستعادة الدور المركزي لمجلس الأمن.

ودليل النجاح في مثل هذه المجالات الصعبة يكمن في النتيجة النهائية. ففي حالة كوسوفو يكمن النجاح في

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86189
9986189

التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي حالة العراق في اعتماد قرار ينشئ من جديد وجودا نشاطا وفعالا للأمم المتحدة في العراق في ميدان نزع السلاح والميدان الإنساني على السواء، وفي حالة تيمور الشرقية، في الاستقلال النهائي وحسن الجوار مع إندونيسيا.

ومع أن هذه الموضوعات هامة إلا أنني اعتقد أن التحدي الأكبر الذي يواجه مجلس الأمن حاليا يتمثل في المشاكل في أفريقيا. فما من قارة أخرى غير أفريقيا أدى فيها الصراع إلى مثل هذا الدمار في البنيات السياسية والاقتصادية وفي السكان العاديين. ويطالب الأفارقة بحق بعمل دولي أكثر ويجب على غير الأفارقة وعلى العالم المتقدم النمو قبل كل شيء الاستجابة لهذا النداء. إنني اتفهم الاحتجاجات على وجود معايير مزدوجة. وإننا مستعدون للعمل على نحو حاسم في قارات أخرى ولكن ليس في أفريقيا. بيد أن الحقيقة ليست كذلك. فلئن كان العمل الخارجي ضروريا فإن هذا العمل الخارجي وحده لا يكفي، ونظرا لأن الهياكل السياسية والنمو الاقتصادي في أفريقيا تُعاني غالبا من الضعف فإنها تحتاج إلى مساعدة طويلة الأجل وليس فقط إلى عمل مسكن قصير الأجل. وسيقل دور العمل المسكن إذا لم تنفذ أيضا المساعدة الطويلة الأجل.

إن التزام المملكة المتحدة بتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والرفاهية في القارة يظهر في أعمالها وليس فقط في أقوالها. وإذا أردنا أن نتناول الطبيعة الطويلة الأجل للمشاكل الأفريقية فإننا سنحتاج إلى نوع جديد من التعاون بين القادة الأفارقة والقادة الدوليين، وإلى تعريف جديد للأهداف الحقيقية لهذا التعاون، وإلى اتصال متكرر أكثر عمقا، وينبغي أن تكون الصلات المباشرة بين منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن جزءا من هذا الاتصال. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي سيراليون بدأنا في نهاية الأمر في إحراز بعض التقدم، أما في إثيوبيا وإريتريا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا، فإن الأمر يحتاج إلى اهتمام عاجل. والدروس المستفادة من هذه القضايا يمكن بالتالي أن تُطبق في الحالتين العصيبتين جدا في السودان والصومال.

وفي هذه الدعوة من أجل المزيد من الاهتمام بالمسائل الأفريقية أشعر بنزعة عامة إلى أن يكون هناك دعم دولي لنشاط أكبر من جانب الأمم المتحدة لأسباب ليس أقلها التهديد بكوارث إنسانية. لقد أثارت مسألة كوسوفو ومسألة تيمور الشرقية مؤخرا، أسئلة هامة بشأن العمل الإنساني وعلاقته بمبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وقال وزير خارجية بريطانيا أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي ما يلي:

> "... أن المسؤولية الأولى عن تسوية الصراعات الداخلية تقع على عاتق الدول التي تنشب فيها هذه الصراعات. إلا أننا نتشاط كذلك مسؤولية العمل عندما نواجه عمليات الإبادة الجماعية، أو تشريد أعداد كبيرة من البشر، أو الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني". (A/54/PV.5)

وقال رئيس وزراء بريطانيا في حديث في شيكاغو في نيسان/أبريل من هذا العام إن وضع الشروط وتعريف الحالات التي يكون فيها التدخل في العالم الحديث سليما، من بين المشاكل الأكثر إلحاحا في السياسة الخارجية اليوم. ونعتقد أن تلك المناقشة التي تكتسي أهمية حيوية لدور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن نتبعها بصورة عاجلة. ولكن يجب أيضا أن نتجنب أي نقاش عقيم أو أي مواجهة ايديولوجية. فنحن جميعا نسعى في النهاية إلى مساعدة الأشخاص العاديين ولا نهاجم النظم. وينبغي لنا أن نوسع ونعمق مناقشاتنا غير الرسمية قبل أن ننشأ آلية جديدة، وإذا تمكنا من تحقيق توافق آراء في مجلس الأمن وفي غيره من الأماكن حول مجموعة واقعية من المبادئ والظروف فمن المرجح أن يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بمسؤولياته بسرعة وبالإجماع دون معوقات بسبب احترام كل منا لقيم وثقافات الآخرين.

أخيرا أود أن أقول بضع كلمات بشأن موضوع الشفافية تؤيد المملكة المتحدة بقوة ضرورة أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بطريقة شفافة وتقرير هذا العام إلى الجمعية العامة يُعد مزيدا من التحسين، فهو يتضمن الآن لأول مرة التقارير السنوية للجنة الجزاءات التي ترد في المرفق.

ومع ذلك يمكننا أن نفعل الكثير لتحسين الشفافية. فخلال الفترة قيد الاستعراض عقد المجلس ١٢١ جلسة غير رسمية كان معظمها لاعتماد قرارات دون مناقشة و ٢٣٩ جلسة للمشاورات في الحجرة الأخرى. ولا تزال المشاورات غير الرسمية ضرورية خاصة للمسائل الأكثر تعقيدا أو للمفاوضات المطولة. ولكن المملكة المتحدة ترى أن معظم العمل الذي تم في مشاورات غير رسمية كان يمكن أن يتم، بل وينبغي أن يتم في اجتماعات عامة

للمجلس. فشهية الأعضاء مفتوحة للمزيد من المناقشات العامة بشأن مسائل موضوعية يتناولها المجلس في الوقت الراهن وهي مسائل تخص دولا بعينها. وفي هذا المجال يمكن أن يتحقق المزيد من الشفافية دون أن تقلل من فعالية عمل المجلس ونأمل أن يتحقق ذلك في السنة القادمة وكذلك أثناء تولي المملكة المتحدة رئاسة المجلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

إن وجود مجلس أمن مناسب وفعال يُحقق نتائج ملموسة، أمر لا غنى عنه للوجود السليم والفعال لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب أن يعمل مجلس الأمن كجزء لا يتجزأ من تلك المنظومة وأن يرتبط عمله بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة. وأن يتلقى في نفس الوقت مدخلات إيجابية من هاتين الهيئتين ومن غيرهما من الهيئات. فالأمم المتحدة أكثر من دولة وأكثر من أي مجلس وأكثر من أي تكتل وقد حان الوقت لنتفق جميعا على إطلاق إمكاناتها الحقيقية، وستعمل المملكة المتحدة جاهدة لتحقيق ذلك.

السيد لي سي-يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): لقد درس وفد بلادي بعناية التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة والذي يشمل الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ١٩٩٨ الى حزيران/ يونيه ١٩٩٩. ويعرب وفد بلادي عن تقديره للبيان الذي ألقاه السفير سيرغي لافروف، رئيس مجلس الأمن في هذا الشهر، والذي عرض فيه هذا التقرير.

وإذ نستعرض سير الأمور في مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يود وفد بلادي أن يشيد بأعضاء المجلس وبالأمين العام لما يقومون به من عمل مضني نهارا وليلا وعلى مدار السنة في الاضطلاع بمسؤولياتهم في الوقت الذي يعالج فيه المجلس عددا من حالات الأزمات الممتدة من البوسنة وكوسوفو وأفغانستان الى رواندا والكونغو وحاليا تيمور الشرقية وسيراليون.

وإذ نضع ذلك في الاعتبار، أرجو أن تسمحوا لي بمناقشة بعض جوانب أنشطة المجلس التي نعلق عليها أهمية خاصة.

أولا، لا يسعنا إلا أن نسلم بأنه في هذا العالم الذي يتسم بترابط يزداد عمقا على نحو غير مسبوق، تعيَّن على مجلس الأمن أن يواجه في العام الماضي تحديات هائلة في تصديه لمجموعة أوسع من أي وقت مضى من القضايا المتشعبة التي تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالسلم والأمن الدوليين. ومن الظواهر التي تعبر عن هذا الاتجاه في عمل المجلس، قيام المجلس بتنظيم المزيد من المناقشات العلنية بشأن عدد من القضايا التي عولجت كبنود منفصلة من جدول الأعمال - ألا وهي: حماية المدنيين في الصراعات المسلحة؛ وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات؛ ونزع السلاح؛ وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم؛ والأسلحة الصغيرة؛ والأطفال والصراعات المسلحة. وقبل يومين فقط، عقد المجلس اجتماعا رسميا بشأن الإرهاب الدولي بناء على مبادرة من الوفد الروسي.

وأصبحت القضايا، التي كانت تنظر بشكل تقليدي ضمن اختصاصات الجمعية العامة، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أي أجهزة أخرى للأمم المتحدة، تتطلب الآن اهتمام مجلس الأمن لمعالجة الجوانب التي تقع عمليا في مجال اختصاص المجلس. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل المزيد من الجهود لبناء شراكة فعالة مع الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة الموجودة في إطار منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز أهميته في التصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الجوانب التي تواجه الأمم المتحدة بطريقة أكثر شمولا وتنسيقا.

ومن نفس المنطلق، أود أن أشير الى الاقتراحات التي طرحها أمس زميلي ممثل مصر ومؤداها أن يطلب من مجلس الأمن، طبقا للمادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة، ليس فقط تقديم تقرير سنوي، بل أيضا تقديم تقارير خاصة الى الجمعية العامة بشأن التدابير الهامة التي يتخذها في اضطلاعه بولايته، وذلك كخطوة نحو زيادة مساءلة المجلس أمام العضوية الكاملة للأمم المتحدة.

ثانيا، نعتقد أن المجلس بحاجة الى زيادة استخدام الإجراءات الوقائية كأداة لا غنى عنها في التصدي لحالات الصراع المحتملة. ويتفق وفد بلادي مع توصية الأمين العام الداعية الى زيادة الاستخدام الأكثر فعالية لوجود عمليات رصد وقائي في مناطق الصراعات المحتملة ونشر بعثات لحفظ السلام الوقائي. واستنادا الى هذا الرأي رحبنا بإنشاء الصندوق الاستئماني للعمل الوقائي من جانب الأمين العام، ونحن نواصل تقديم مساهمات الى هذا الصندوق منذ إنشائه في عام ١٩٩٧. وندعو الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد الى أن تتيح

للصندوق مواردها المالية وغيرها من الموارد بغية زيادة قدرة الأمين العام على اتخاذ تدابير وقائية.

ثالثا، بينما يوسع المجلس تدريجيا نطاق اشتراكه في طائفة أوسع من قضايا متنوعة، كان من المجالات الأساسية لمناقشاتنا بشأن تقرير المجلس في السنوات الأخيرة بحث كيفية زيادة الشفافية في عمل المجلس. وفي ضوء تعاظم دور ومسؤولية المجلس في معالجة حالات الأزمات في كل أنحاء العالم، كما ثبت في الآونة الأخيرة جدا في حالتي كوسوفو وتيمور الشرقية، تعاظم أيضا بشكل متزايد اهتمام مجموع أعضاء الأمم المتحدة بشكل عام والدول غير الأعضاء في مجلس الأمن التي تكون أطرافا مشتركة بشكل مباشر أو محتمل في تلك الحالات بشكل خاص في الاشتراك بصورة أو بأخرى في عملية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن.

ومن الطبيعي أننا نشاطر بعض الأعضاء القلق الذي يساورهم من أن الشفافية قد تقوض فعالية سير العمل في المجلس. غير أننا نرى أنه عندما تترتب على عملية اتخاذ القرارات آثار مالية أو غيرها على الدول غير الأعضاء في المجلس، فإن الحاجة الى الفعالية ينبغي أن تفسح مجالا للشفافية من أجل تعبئة تأييد أوسع من العضوية الكاملة للأمم المتحدة. وإجمالا يمكن القول إننا نرى أنه ينبغي زيادة ترشيد أساليب عمل المجلس على نحو يفضي الى ضمان زيادة الشفافية وتحسين الفعالية في عمل المجلس.

وفي هذا الصدد، نقدر بعض التحسينات التي أدخلت في العام الماضي المتمثلة في الإحاطات الإعلامية التي تقدمها رئاسة المجلس حول مضمون المشاورات غير الرسمية التي يجريها المجلس للسببين التاليين:

أولا، يتم تقديم هذه الإحاطات الإعلامية الى الدول غير الأعضاء في المجلس بعد المشاورات غير الرسمية مباشرة، مما يضمن الشفافية الحينية في عمل المجلس. ثانيا، تتضمن هذه الإحاطات الإعلامية في هذه الأيام المزيد من المسائل الموضوعية مما يمكّن من تحقيق تقاسم بناء للمعلومات فيما بين مجموع أعضاء الأمم المتحدة. ونشيد إشادة بالغة برؤساء المجلس الذين بذلوا جهدا إضافيا لصالح نظرائهم ممثلي الدول غير الأعضاء في المجلس لإعطائهم معلومات مباشرة وحينية على أساس يومي حول مضمون المشاورات غير الرسمية مما يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الشفافية في عمل المجلس.

اسمحوا لي الآن بأن أنتقل لمناقشة عدة جوانب تقنية من التقرير السنوي المعروض علينا. أولا، نلاحظ بارتياح أن التقرير يتضمن ضميمة تعرض تقييمات اختيارية شهرية يجريها الرؤساء السابقون عن عمل المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرى أن هذه الضميمة جعلت التقرير مصدرا يتسم بقدر أكبر من الموضوعية والتقييم التحليلي للمعلومات المتعلقة بعمل المجلس.

ويرحب وفد بلادي أيضا بالممارسة التي اتبعها رؤساء المجلس خلال العام الماضي والتي تتيح لمجموع أعضاء الأمم المتحدة التقييم الشهري الذي يعده كل منهم عن عمل المجلس. ونأمل في أن تستمر ممارسة التوزيع الفوري للتقييم الشهري الذي يعده الرئيس على مجموع الأعضاء كوثيقة رسمية.

ثانيا، نرحب بإدراج معلومات مضمونية عن عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن في الجزء الخامس من التقرير السنوي كجزء لا يتجزأ من تقرير المجلس. وبذلك أصبح التقرير الآن يغطي أنشطة أجهزة فرعية مثل لجان الجزاءات، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة، والمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، كما تحسنت كثيرا المعلومات الواردة في التقرير. ونشعر بارتياح خاص إذ نرى المجلس يقرر لأول مرة إدماج التقارير السنوية للجان الجزاءات في تقرير المجلس كملاحق للتقرير. وبوصفنا من المنادين منذ زمن طويل باتباع هذه الممارسات، فإننا نأمل أن يستمر هذا الإجراء في المستقبل.

وقبل أن أختتم كلمتي، يود وفدي أن يعيد التأكيد على استعداده للعمل على نحو وثيق مع الرئيس ومع الوفود الأخرى في إطار جهودنا المشتركة لتعزيز شفافية وكفاءة وترشيد أساليب عمل المجلس. وإنني إذ أضع ذلك في اعتباري، أنتهز الفرصة لكي أؤكد للجمعية أن وفدي سيواصل بذل كل ما في وسعه للإسهام في الاجتماعات المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، تحت القيادة القديرة للرئيس.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): يشارك وفد بلادي في المناقشة العامة لتقرير مجلس الأمن لأهميته البالغة، فهو يتيح للدول الأعضاء مراجعة أعمال المجلس، وتقييم الأنشطة التي يضطلع بها،

عند قيامه بالواجبات الموكلة اليه في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين. وعندما ناقشت الجمعية العامة تقارير المجلس في دوراتها السابقة، أبدت الدول الأعضاء ملاحظات كثيرة على طرق وأساليب عمل المجلس، وقدمت مقترحات بناءة بهدف تحسين تقريره السنوي من حيث الشكل والمضمون. وقبل أن أعلق على محتويات التقرير الحالي، يطيب لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للسفير "سيرغي لافروف" رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر على تقديمه الواضح لتقرير المجلس.

إن التقرير المقدم إلى هذه الدورة أعد في معظمه، وفقا للعناصر الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة حزيران/يونيه ١٩٩٧، مع إضافة فصل جديد أدرجت تحته التقارير السنوية للجان الجزاءات. ووفد بلادي يقدر المجلس والأمانة العامة على المبادرات والإجراءات التي حسنت أساليب عمل المجلس، وكذلك اتصالاته مع الدول الأعضاء، ولكن هذه التحسينات تظل في رأينا محدودة، ويجب أن تدخل على التقرير تحسينات إضافية، لكفالة أن يعمل المجلس بكفاءة عالية وبأسلوب أكثر شفافية.

يشير التقرير إلى أن مجلس الأمن زاد من الاجتماعات الرسمية المفتوحة مقارنة بما عقده من اجتماعات مماثلة في سنوات سابقة. ولكن لكي يحظى ما يعتمده المجلس في هذه الاجتماعات بقبول ودعم الدول الأعضاء كافة، فإنه من الضروري والهام إجراء مناقشة عام يعرب خلالها أعضاء المنظمة عن آرائهم بشأن ما سيعالجه من قضايا، ولكن قبل البدء في عملية صنع القرار، وليس بعده كما هو الحال الآن، حيث تجد هذه الدول نفسها أمام قرارات أعدت سلفا وتتناول مسائل تهمها جميعا. ونحن نرحب بإرساء المجلس لقاعدة التشاور مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، ولكن المهم أيضا أن ينفذ المجلس أحكام المادة الحادية والثلاثين من الميثاق التي تنص على إجراء مشاورات مع الدول غير الأعضاء فيه إذا كانت طرفا في النزاع المعروض عليه.

إن التقرير يشير إلى أن مجلس الأمن عقد ٢٣٩ جلسة مشاورات مغلقة، ذكر تاريخ عقدها، والتقارير التي نظر فيها المجلس خلالها. وذكر أيضا أن هذه الجلسات استغرقت ما مجموعه ٥١١ ساعة، إلا أن محتوياته لا تشتمل، ولو بشكل موجز، على مضمون ما أعرب عنه أعضاء المجلس أثناء الجلسات. وهذا أسلوب يثير قلقنا البالغ. إننا نتفهم تماما أن مجموعة محدودة يمكن، في بعض الأحوال، أن تكون مفيدة لتيسير البحث عن حل يضمن إجراءات عاجلة من جانب المنظمة، ولكن ما نعترض عليه، هو المبالغة في اللجوء إلى المشاورات غير الرسمية التي وصلت إلى درجة يُحجب بها جزء كبير من أنشطة المجلس عن الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة التي يعمل المجلس نيابة عنها، إن ما يهم المجتمع الدولي ليس عدد الجلسات أو عدد الساعات بل ما دار خلال هذه الجلسات بين أعضائه طيلة الخمسمائة وإحدى عشرة ساعة.

ونود طرح عدة أسئلة نراها مهمة:

منذ متى بدأ المجلس بعقد اجتماعات مغلقة؟ ولماذا؟ إن المجلس سيد نفسه فيما يقرره حيال ما يطرح عليه كما يقال خطأ. لكن هل هو السيد حتى في أن يقرر عمله في الظلام بعيدا عن أعين المجتمع الدولي وآذانه وهو يتعارض وما يفترض نظريا طبقا للميثاق إنه يعمل نيابة عنه؟

نؤكد المطالبة بأن تكون جلسات المجلس علنية ومفتوحة وبمشاركة الدول المعنية بموضوعات جدول الأعمال.

إننا نؤمن بأن مجلس الأمن لا بد أن يهتدي في عمله بما تطرحه الدول الأعضاء من آراء ومقترحات، ولذلك فإن وفد بلادي غير مقتنع بممارسة أن تكتفي الجمعية العامة بأخذ العلم بتقرير على هذا المستوى من الأهمية. وإننا نرى أنه من المشروع للدول الأعضاء أن تبدي آراءها بشأن الموضوعات التي يتناولها التقرير، وأن تتقدم إلى ملجس الأمن بتوصيات محددة بشأنها، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، وبالتحديد وفقا للمادتين العاشرة والحادية عشرة. ونحن نعتقد بأنه لا بد من لائحة نهائية تحكم عمل مجلس الأمن، فمن غير المقبول أن يستمر المجلس في أعماله على أساس لائحة مؤقتة يزيد عمرها على نصف قرن، ولا تنطبق أحكامها على كل ما يقوم به بما في ذلك المشاورات غير الرسمية التي أصبحت الإطار الذي يكثر اللجوء اليه في أنشطة المجلس.

لقد عقد مجلس الأمن جلسات كثيرة كرسها للنظر في المشاكل التي تعاني منها بعض الدول الأفريقية، ونحن نقدر ذلك، ولكن المثير للقلق أن المجلس يولي اهتماما ظاهريا للانشغال بصراعات أفريقيا. إن أفريقيا

تتساءل بجدية. لماذا يعنى المجلس بقضايا إقليمية أخرى ويعقد جلسات يتخذ خلالها قرارات وإجراءات عملية لمعالجتها بينما القضايا الأفريقية لم تنل سوى كلمات ونوايا حسنة. إن المهم هو أن يتخذ المجلس إجراءات عملية لمعالجة مشاكل أفريقيا وأن يراعي أولا وقبل كل شيء، ما تطرحه الدول الأفريقية من أولويات لحل تلك المشاكل، وأن ينسق أعماله معها فيما تبذله من جهود في هذا الشأن، فذلك هو الأسلوب الذي سيكفل الخروج من دوامة العنف التي تعصف بأمن عدد من دول القارة وإحلال السلام في تلك الدول وتحقيق التنمية المستدامة بها.

والفترة قيد الاستعراض تشير أيضا إلى أن المجلس عالج مشاكل في مناطق أخرى من العالم. ومع إدراكنا أن الميثاق أوكل للمجلس التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد نص الميثاق أيضا على أن تنظر الجمعية العامة في المبادئ العامة التي من شأنها تحقيق وتوطيد السلام العالمي، وللأسف فإنه لم تتح للجمعية العامة فرصة الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الميدان، حتى في الأوقات التي أصبح فيها مجلس الأمن عاجزا عن التصدي للحالات التي تهدد الأمن الدولي، ولو تعاون المجلس مع الجمعية العامة وفقا للمواد ذات الصلة من الميثاق لكان بالإمكان نزع فتيل أزمات كثيرة، وإيجاد حلول لصراعات ومنازعات عديدة، وتفادي ما تسببت فيه من آلام ومآسي.

تضمنت الوثيقة التي تحتوي على تقرير المجلس على القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) وورد في الفصل السادس عشر من التقرير بيان رئيس مجلس الأمن بتعليق الجزاءات التي فرضت على الشعب الليبي وذلك بغية رفعها بعد أن تسلم المجلس تقريرا من الأمين العام للأمم المتحدة عملا بالفقرة السادسة عشرة من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣) والفقرة الثامنة من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) ورغم أن التقرير الذي قدمه الأمين العام بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ يوضح بجلاء أن ليبيا أوفت بجميع المطالب المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية منعت مجلس الأمن من اتخاذ القرار الواجب عليه اتخاذه برفع الجزاءات التي فرضها على الشعب الليبي.

لقد أطلقت الحكومة الأمريكية حججا ثلاث لتبرير ما أقدمت عليه. أولها أن ليبيا تساند الإرهاب. وقد فند تقرير الأمين العام هذا الادعاء، وعلاوة على ذلك فإن الحقائق تبرهن على أن ليبيا لم تساند الإرهاب وإنما وقفت إلى جانب حركات التحرر الوطني وخاصة في أفريقيا، وذلك دعما لنضال مشروع وليس مساندة للإرهاب. أما ثاني تلك الحجج فهي أن على ليبيا التعاون مع المحكمة الاسكتلندية المعقودة في هولندا وهذا مردود عليها، فهذه المسألة حسمت بالفعل من قبل السلطات القضائية في البلدان المعنية الثلاثة وبحضور المستشار القانوني للأمم المتحدة، كما أن ليبيا ما فتئت تؤكد على استعدادها للتعاون مع المحكمة. وما دام الأمر كذلك فلماذا تتخذ الولايات المتحدة التعاون مع المحكمة حجة لمنع مجلس الأمن من الوفاء بما تعهد به نحو رفع الجزاءات عن الشعب الليبي؟

إن أغرب الحجج الثلاث، هي أن الولايات المتحدة تطالبنا بدفع التعويضات لأسر ضحايا البانام "103" قبل الفصل نهائيا في القضية، بل حتى قبل أن تبدأ المحكمة المعقودة لهذا الغرض أول جلساتها. إن المطالبة بالتعويض تتم بعد صدور حكم نهائي بالإدانة، وحكم مدني بالتعويض، ولم يتحقق أي من هذين الشرطين. وهذا يعني أن مطالبة الحكومة الأمريكية بالتعويض الآن هو تطاول على كافة قواعد القانون الدولي، وعلى حقوق الإنسان كذلك، تطاول على القوانين لأن هذا المطلب يسفه كل الشرائع والقوانين وفي مقدمتها القاعدة القانونية العريقة، وهي أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وتطاول على حقوق الإنسان لأنه يستبعد تماما إمكانية أن تحكم المحكمة الاسكتلندية ببراءة المشتبه فيهما مما ألصِق بهما من تهم. وفوق كل ذلك، فإن هذا المطلب يصادر مسبقا حق الشعب الليبي في التعويض عما عاناه من حظر جائر فرض عليه لمدة سبع سنوات وألحق به خسائر بشرية، وكبّده أضرارا مادية وصلت إلى عشرات البلايين من الدولارات.

عندما عهد أعضاء الأمم المتحدة لمجلس الأمن لكي يعمل نيابة عنهم، فإن المفهوم هو أن يضع جميع الأعضاء في الاعتبار، وقبل كل شيء، ما يبديه أعضاء المنظمة من آراء وما يعلنونه من مواقف بشأن المسائل المعروضة عليه. وفي الحالة التي تناولتها للتو، من الواضح أن دولة واحدة عضو به، ضربت عرض الحائط بمواقف معظم الدول الأخرى، وهذا اتجاه خطير، يجب التصدي له بكل قوة، لأنه تجاهل فظ لإرادة الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي، ممثلة في حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الذين طلبوا رسميا وفي وثائق مسجلة لدى

مجلس الأمن بالرفع الكامل والعاجل للجزاءات المفروضة على الشعب الليبي، قناعة منهم بأن ليبيا أوفت بكامل مطالب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بقضية لوكيربي. وإذا ما منع المجلس مرة أخرى من اتخاذ هذا القرار، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة وهي، التشكيك في مصداقيته تجاه أعضاء المنظمة، وتأكيد حقيقة أنه لا يعمل وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق، ولا يجسد إرادة غالبية أعضاء المجتمع الدولي. لأن الإبقاء على الوضع الراهن يجسد إرادة دولة واحدة ولا يمكن أن تكون إرادة دولة واحدة ممثلة لإرادة غالبية أعضاء المجتمع الدولي.

السيد لاراين (شيلي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتنان وفدي للسفير سيرغي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، لعرضه القيِّم للتقرير السنوي للمجلس على الجمعية. ونود أيضا أن نتقدم بالشكر للأمانة العامة على ما بذلته من جهد في تقديم تقرير شامل جاء في حينه.

ولهذا التقرير الصادر تمشيا مع الواجب المحدد في الميثاق، أهمية روحية بالغة. فهو يرمز إلى التعاون الذي ينبغي أن يتم بين هيئتين، مجلس الأمن والجمعية العامة. وهو أيضا نتاج التصور القانوني بأن المجلس يتصرف باسم جميع أعضاء المنظمة. وهذه الظروف وحدها هي التي تبرر وجوده. ولكن إلى جانب أداء المهمة الروحية بين الهيئتين ينبغي أن يحقق التقرير أيضا الهدف الأساسي الذي وجِد من أجله، ألا وهو الإعلام. ولذا يمكننا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان الشكل الحالي للتقرير يتيح تحقيق ذلك الهدف.

وللرد على هذا السؤال يتعين أولا أن نحدد نوع المعلومات التي تطلبها الدول الأعضاء التي يعمل المجلس بالنيابة عنها. وثانيا، يتعين أن نبحث سبل المعلومات الأخرى المتاحة لها. ومن الرد على هذين السؤالين سنتمكن من تحديد ما إذا كان التقرير يفي بمتطلبات الدول الأعضاء من المعلومات.

ودون أن أدعي الشمول، أتجرأ بالإجابة على أن ما نود أن نعرفه أولا بالنسبة للمعلومات هو وجود حالات تهدد السلم والأمن الدوليين. ونود أن نعلم عن تلك الحالات في الوقت المناسب، وأن نعرف الدوافع والعناصر التي تميز تلك الصراعات - ومن ذلك على سبيل المثال، من هي الأطراف المشتركة في الصراع وما هي الأبعاد والتحديات السياسية للصراع، وما هي الأوضاع الإنسانية وحالة الصراع ميدانيا، وما إلى ذلك. ومن المهم جدا في هذا الصدد أن يتاح للدول التي ليست أعضاء في المجلس الوصول وفي الوقت الملائم إلى أي معلومات يمكن أن تقدمها الأمانة العامة، والمبعوثون الخاصون والممثلون الشخصيون للأمين العام وأطراف الصراع.

وينبغي أن تفيد المعلومات في الوصول إلى هدف واحد، وهو تمكين البلدان من تقييم ما يحدث ومن اتخاذ المواقف والتدخل والإسهام في حل الصراعات. بيد أن الواقع أن المعلومات الواردة في التقرير السنوي لا تلبي هذه الحاجة. والطابع السنوي للتقرير الذي يبدو أنه يجيء بعد وقت طويل من وقوع الأحداث التي يتناولها يعني أن الاهتمام به هو اهتمام تاريخي من الناحية الرئيسية.

وثانيا، يهمنا نحن الدول الأعضاء أن نعرف كيف يعالج المجلس أي صراع. ونود في هذا الصدد أن نعرف البدائل التي ينظر فيها والمواقف التي يتخذها أعضاء المجلس. وهذا مهم بوجه خاص بالنسبة للأعضاء غير الدائمين الذين ننتخبهم في كل عام.

وينبغي أن يقترب التصور القانوني بأن المجلس يتصرف باسمنا، اقترابا أوثق مما يحدث حقا. فنحن نعتقد أن ثمة حالة مثالية تستطيع الدول الأعضاء أن تتطلع فيها إلى شعور بتقاسم حساسية سياسة معينة مع من يمثلوننا في المجلس.

وفيما يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية، أود أن أسجل امتناننا لوفدي الأرجنتين والبرازيل للجهود المضنية التي بذلاها من أجل الإحاطة الإعلامية لنا خلال فترة عملهما في مجلس الأمن.

أما كون الأعضاء الدائمين لا يُنتخبون فهذا لا يعفيهم من واجب زيادة تدفق المعلومات إلى الدول غير الدائمة العضوية. ومرة أخرى فإن التصور القانوني بأنهم يعملون باسمنا ينبغي أن يطابق الواقع تدريجيا. ولئن كان من الصحيح أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ليسوا موضع مساءلة فهذا لا يعفيهم من الواجب - ولو من الناحية الأدبية والعملية على الأقل - بأن يدركوا مشاعر الأعضاء الآخرين في المنظمة، الذين يتصرفون باسمهم. ولا يمكن أن تكون هذه المشاعر دقيقة إلا إذا علمت الدول الأعضاء تماما بما يحدث في المجلس.

إن عملية تقديم المعلومات لا تنتهي بالتقرير السنوي الذي ننظر فيه اليوم. فتقديم المعلومات ممارسة دائمة ينبغي أن تتم على جميع المستويات وفي كل المراحل. وواضح أن المعلومات تكون أفضل وأوفر حيث تسود الشفافية، وهناك الكثير مما يتعين عمله في هذا الصدد.

ولقد تشرفنا حين كنا نعمل في المجلس في عام ١٩٩٧ بالتوقيع على وثيقة جنبا إلى جنب مع تسعة من الأعضاء غير الدائمين اقترحنا فيها سلسلة من التدابير لتحسين عمل المجلس، وخاصة الجوانب المتعلقة بالشفافية. وقد اتخذ بعض من تلك التدابير بينما لم يتخذ البعض الآخر. وتجري الآن مناقشة تفصيلية لأفكار كثيرة ترمي إلى زيادة الشفافية في عمل المجلس، وذلك في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ومن المهم إحراز تقدم في هذا المجال. ولتحقيق ذلك لا بد أن يكون الأعضاء الدائمون أقل سلبية وأن يسعوا إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة.

وفيما يتعلق بالشفافية، فإن أي تقدم أحرز جاء نتيجة لضغط من بقية الأعضاء. ولهذا السبب نحن نريد من الأعضاء الدائمين أن ينشطوا أكثر في تطوير سبل لتمكيننا جميعا من أن نكون أكثر علما بما يدور في المجلس. وأحيانا يبدو أن الأعضاء الدائمين يخلطون بين الأمور عديمة الأهمية والأمور الأساسية. والشيء المؤكد هو أن المزيد من الشفافية لن يضر بأية طريقة بامتيازاتهم؛ بل على العكس، سيضفي ذلك مزيدا من المشروعية على أنشطتهم، كما هو الحال في المجتمعات الديمقراطية. وليس من المؤاتي أن ينشأ شعور بأنهم معزولون عنا ببحر من سوء الفهم. ويجب وضع حد لتلك الحالة لمصلحة الأمم المتحدة ولمصلحة السلم والأمن الدوليين.

وأختتم بياني بملاحظة تفاؤلية، فرغم أن التقرير لا يفي تماما بحاجتنا إلى المعلومات، يجب أن نقر بأنه قد أحرز تقدم في السنتين الماضيتين، نتيجة بوجه خاص لإدراج التقييمات التي أجراها الرؤساء السابقون عند انتهاء فترات رئاستهم، ونحن ممتنون للرؤساء الذين قاموا بذلك. ونحث المجلس على أن يواصل، عن طريق الفريق العامل المعني بالوثائق والإجراءات، استكشاف سبل تحسين التقرير بجعله أكثر مضمونية وتحليلا.

السيد كاساندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. وأود أن أشكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي، رئيس المجلس لهذا الشهر، على تقديمه التقرير.

ويعلق وفدي اهتماما عظيما على أنشطة مجلس الأمن، لما لها من تأثير على مصالح ورفاه المجتمع الدولي بأسره.

وفي الماضي القريب، أظهر المجلس استعداده للاستجابة على نحو إيجابي لدعوة غالبية الدول الأعضاء من أجل زيادة تدفق المعلومات وزيادة مشاطرتها مع غير الأعضاء في المجلس. وخلال السنة الماضية، فإن الأعضاء المهتمين في الأمم المتحدة الذين ليسوا أعضاء في مجلس الأمن تمكنوا من المشاركة في بعض مناقشات المجلس المفتوحة. إضافة إلى ذلك، أدت الإحاطات اليومية بالمعلومات والتقارير الشهرية لرئيس المجلس إلى إثراء فهمهم لأنشطته. وهذه علامات مشجعة للانتقال إلى مجلس أمن أكثر انفتاحا وشفافية. ومن ثم يود وفدي أن يشجع المجلس على مواصلة هذه الأنشطة.

وفي حين أن هذا الاتجاه الإيجابي يجد التقدير، يتعين على المجلس أن يقوم بأكثر من ذلك بكثير لتلبية نداءات العضوية العامة من أجل زيادة الشفافية والمساءلة في الطريقة التي يصرف بها شؤونه. إن هذا التقرير، شأنه شأن التقارير التي سبقته، يورد قائمة بالوقائع بدون إدراج معلومات عن مداولات المجلس في المشاورات العامة. علاوة على ذلك، لا يوفر التقرير تحليلا للمسائل التي نُظر فيها في تلك المشاورات أو لأي من الأسباب التي أدت إلى اتخاذ المجلس لبعض القرارات دون الأخرى.

لقد وصف بعض الأعضاء مجلس الأمن بأنه محفل خاص للتفاوض. إلا أن هذا الوصف يتجاهل أن المجلس، بموجب الميثاق، يعمل نيابة عن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي ستظل الجلسات المغلقة تعزز الرأي السلبي القائل بأن المجلس يتجاهل مسؤوليته أمام الأعضاء الآخرين في المنظمة. ويضم وفد زامبيا صوته إلى من سبقه من المتكلمين الذين نادوا بأن يعقد مجلس الأمن المزيد من الجلسات المفتوحة.

ويظهر التقرير أيضا أن المجلس تناول عددا كبيرا من المسائل المتعلقة بالقارة الأفريقية. بيد أن هناك فرقا

كبيرا بين الاستماع إلى تقاريـــــر وتوثيقها عن هذه الحالات وحشد الإرادة السياسية لفعل شيء حيال الأزمة. والإجراء الذي اقترحـــــه المجلس بشأن سيراليون يجد التقدير، إلا أن المجلس لا يتصرف بالسرعة الكافية فيما يتعلق بمشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، فإن رئيس زامبيا، بوصفه الوسيط الذي يعمل باسم الجماعـــة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تقدم بمقترحات هامة لمجلس الأمن في ٢١ أيلـــول/سبتمبر ١٩٩٩ تتعلق بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه المقترحات لا تزال معروضة أمام المجلس. ولا بد أن أشدد على أن بطء استجابة المجلس الظاهرة قد تؤدي إلى تبديد الثقـــة والأمل الناجمين عن اتفاق وقف إطـــلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا أحـــد يرغب في نشوء فراغ حيث أن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى تجدد الحرب والمزيد من أعمال العنف.

إن مجلس الأمن، وفاء منه لدوره بموجب الميثاق المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يسعى إلى التحلي بالاتساق في استجاباته للأزمات حيثما وقعت. وينبغي لمجلس الأمن أن يعمل سريعا لإزالة الانطباع بأنه يتبع سياسة الكيل بمكيالين بالتعامل على نحو متساو مع جميع حالات الأزمات في العالم.

السيد دالغرين (السويد) (تكلم بالانكليزية): في يوم ١٠ أيلول/سبتمبر من السنة الماضية، قام السيد نيكولاس موريس، ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بتقديم إحاطـــة إعلامية لأعضاء مجلس الأمن بشأن الحالة السائدة آنذاك في كوسوفو. وكان السيد موريس قد وصل لتوه من المنطقة. وقدم وصفا تفصيليا للغاية للحالة الإنسانية الحرجة التي يعانيها شعب كوسوفـــو. وقد قـــدم صورة معبرة جدا في قاعة المشاورات لمعاناة الكوسوفيين. وكنت أترأس تلك المشاورات بوصفي رئيسا لمجلس الأمن في ذلك الوقت. وأحسست بأن أحدا لم يخرج من تلك القاعة دون أن يتأثر بما سمع. وعقب ذلك بوقت قصير اتخذ المجلس القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) الذي طالب باتخاذ خطوات فورية لتفادي الكارثة الإنسانية الوشيكة. وإن لم يحدث ذلك سينظر المجلس في اتخاذ إجراءات أخرى.

وقد ذكرت ذلك المثـــال تحديدا من التقرير الذي نناقشه اليوم لأنني أعتقد أنـه يمثل نقطة انطلاق ملائمة لتناول بعض المسائل الحاسمة المتعلقة بعمل مجلس الأمن خلال السنة التي يشملها التقرير. وسأتناول تحديدا مسألتين من هذه المسائل، هما مصداقية مجلس الأمن وانفتاح المجلس؛ إذ أنهما متصلتان ببعضهما بالفعل.

وعند تقديم السيد موريس لإحاطته، كان المجلس منهمكا للغاية بما يحدث في كوسوفو. وبذل العديد من الوفود جهودا شاقة للحفاظ على ذلك النظام. ونحن نعتقد أن الحالة في كوسوفو، التي انتهت إلى حدوث انتهاكات مكثفة لحقوق الإنسان، بما يصحبها من آثار واضحة على أمن المنطقة ككل، كانت تستحق أن يتخذ مجلس الأمن إجـــراء حاسما بشأنها. إلا أن ذلك الإجراء لم يكن ممكنا حتى عند تسارع أعمال "التطهير العرقي" الكريهة، حيث كان السبب يرجع بصفة رئيسية إلى إمكانية استخدام حق النقض (الفيتو).

ولحظة أخرى مـــن اللحظات في المجلس التي تظل ذكراها حية في مخيلتي كانت في يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، إذ عقد مجلس الأمن أيضا مشاورات عامة تتعلق، كما كان الأمر كثيرا في الماضي، بالعراق. وقد كنا مجتمعين لمناقشة آخر تقرير للجنة الأمم المتحدة الخاصة فيما يتعلق بانتهاكات العراق الصارخة لالتزاماته بموجب قـــرارات الأمم المتحـــدة. وبعد أن قطعنا شوطا في المشاورات، تعطل سير الاجتماع، ذلك أن أشخاصا قدموا من الغرفـــة التي تعرف باسم "الغرفة الصامتة"، حيث كانوا يشاهـــدون بثا لمحطة CNN، أبلغونا أن إجراء من طرف واحد قد بـــدأت دولتان القيام به بالفعـــل، وأن الدولتين هما من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وبوسعي أن أضيف مثالا ثالثا إلى المثالين اللذين ذكرتهما. وأنا أشير إلـــى حق النقض لعضو دائم آخر، استخدمه إبان ذروة التوتر في منطقة البلقان، مما تسبب فعليا في وضع حد لوجود قـــوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيـــا اليوغوسلافيـــة السابقة - التي كانت تمثل واحدة من أكثر بعثات الأمم المتحدة الوقائية نجاحا.

وقد ضربت هـذه الأمثلة الثلاثة لأنها تعبِّر في رأيي عن حالات أسهمت، لأسباب مختلفـــة، في إثارة مناقشة لا يمكن تجاهلهـــا. فكوسوفـــو والعراق وقوة الانتشار الوقائي تمثل ثـــلاث مسائل تعرضت فيهـــا مصداقية مجلس الأمن للتساؤل. وبالنسبة لنا - وأعتقد أننا كثيرون- نحن الذين وضعنا ثقتنا في الأمم المتحدة بوصفها النصير الأخير للسلم والكرامة الإنسانية، ونحن الذين نؤمن إيمانا

راسخا بأن مجلس الأمن يجب أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن هذه المناقشة تكتسي أهمية بالغة.

هناك سؤال رئيسي اليوم ألا هو كيفية استعادة مصداقية المجلس. وبالنسبة لوفد بلدي، الجواب يكمن في كيفية استخدام أعضاء مجلس الأمن لإمكاناته استخداما كاملا. وفي نظرنا، هذا ينطوي على عدة خطوات: أولا، أن يتخذ إجراء في وقت مبكر. فالعمل الوقائي الحقيقي منعدم تقريبا في جدول أعمال المجلس، ونتيجة لذلك يواجه المجلس بحالات طارئة عاجلة وسيظل ينظر إليه باستمرار باعتباره يفعل القليل في وقت متأخر. يجب أن يكون هناك استخدام أفضل للأدوات الوقائية، التي ينص الميثاق على العديد منها. الوقائية، بطبيعة الحال مسألة تتعلق بالمعلومات وبالإرادة السياسية على حد سواء. والأمين العام له دور رئيسي يقوم به في إنذار المجلس بالصراعات المحتملة في أقرب وقت ممكن. ومجلس الأمن، وأيضا الأمانة العامة، باستخدامهما هذه المعلومات، يمكنهما أن يركزا بشكل أكبر على تعريف الخيارات المحددة المتاحة لهما قبل أن تبلغ الصراعات ذروتها: باستخدام وسائل هادئة وعامة، عن طريق أنشطة ميدانية ومن خلال إجراءات تتخذ هنا في نيويورك. ومع ذلك علينا ألا ننسى أن التحدي والمسؤولية الرئيسيين يتمثلان في تعبئة الإرادة السياسية الحقيقية للعمل.

ثانيا، ترى حكومة بلدي أن أمن الفرد يجب أن يعتبر هاما بقدر أهمية أمن الدول. فيجب تعزيز الأمن الإنساني، على سبيل المثال، بالتركيز أكثر فأكثر على حماية المدنيين. وينبغي أن تتناسب الولايات التي يحددها مجلس الأمن مع المهام الحقيقية الوشيكة، وينبغي عدم التنصل من الاحتياجات الحقيقية عندما يتعلق الأمر بالقوة البشرية وبقواعد الارتباط القوية بقدر يكفي لحماية الأفراد الذين يرسلون في تلك المهام. وفي حالة الجزاءات، وهذه مسألة أخرى تتعلق بالمجلس، يمكن عمل الكثير لتجنب الآثار الجانبية الإنسانية السلبية، في المقام الأول عن طريق جزاءات هادفة. والاتجاه لإعادة إحياء لجان الجزاءات لجعل أداة الجزاءات وسيلة فعالة، كما هو الحال بالنسبة لأنغولا، مسألة يرحب بها غاية الترحيب.

ثالثا، عندما يتخذ مجلس الأمن قرارات بالعمل، يكون علينا نحن، بصفتنا دولا أعضاء، مسؤولية واضحة في المتابعة عن طريق الوزع السريع لعدد كاف من الأفراد، سواء مدنيين أو عسكريين.

رابعا، إن مسألة السلم والأمن تثير قلقا عالميا. ومجلس الأمن يجب أن يتصرف بشكل متوازن وبنفس الالتزام في جميع أنحاء العالم. فلا يمكن للمجلس أن يقبل أن يصور بأنه يعزز مبدأ المعايير المزدوجة. لقد اتخذت بعض القرارات البالغة الأهمية بالفعل عند نهاية العام الماضي فيما يتعلق بمسائل جوهرية تتصل بالسلم ومنع الصراعات في أفريقيا. وهذه تتراوح بين تعزيز القدرات الإقليمية لحفظ السلام وكبح التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة. لكن تلك القرارات قد يكون لها طابع أكثر تعميما؛ إنها ينبغي أيضا أن تترجم إلى إرادة سياسية حقيقية من جانب مجلس الأمن للعمل في حالات محددة - في أفريقيا كما هو الحال في أماكن أخرى.

نقطتنا الخامسة تتعلق بحق النقض. إذ لا ينبغي لحق النقض أن يعوق مجلس الأمن عن تحمل مسؤولياته. وهذه المسألة ستناقش فعلا في إطار بند آخر من بنود جدول الأعمال هنا في الجمعية العامة وربما فيما بعد في فريق عامل، لكن عددا من المقترحات المشوقة فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى اتفاقات بشأن كيفية تقييد استخدام حق النقض طرح في المناقشة العامة، وبعضها من شأنه أن يسهم فعلا في زيادة مصداقية المجلس.

وأخيرا، فإن نفس الشيء يصدق فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن. وبالنسبة لنا، فإن مجلس أمن موسع يعكس على نحو أفضل العضوية العامة للأمم المتحدة من شأنه أن يعمل بسلطة أكبر ومصداقية متزايدة، وبالتالي يزيد أمن الأفراد والدول على حد سواء.

اسمحوا لي مرة أخرى بأن أعود إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موريس منذ عام في غرفة مشاورات مجلس الأمن فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية في كوسوفو. لقد أبرز ذلك الاجتماع أيضا لنا حاجة مجلس الأمن إلى أن يكون أكثر انفتاحا أمام الخبرة والنفوذ الخارجيين. وهناك الكثير مما يمكن أن يقوم به أعضاء المجلس للسماح للأطراف المعنية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالإسهام في مداولاته بشأن موضوعات محددة. وأيضا، سيخدم مجلس الأمن على نحو أفضل بالبناء على ممارسة طورت خلال العام الماضي للسماح بشكل أكثر للأمين العام أو لأحد ممثليه، ورؤساء لجان الجزاءات وغيرهم بتقديم إحاطات

إعلامية إلى المجلس في اجتماعات مفتوحة. وهذه ليست فقط مسألة ديمقراطية وشفافية - وهي مسألة هامة جدا - وإنما أيضا طريقة أمام مجلس الأمن ليبعث رسائل إلى العضوية العاملة على نحو أفضل. ونحن نرى أن التدابير التي تشرك العضوية العامة إلى حد كبير في عمل المجلس ستسهم أيضا في تعزيز سلطته. إننا ندرك ونتفهم تماما حاجة أعضاء المجلس إلى التداول خلف أدوار مغلقة عندما تتطلب حالات محددة ذلك، لكننا نتوقع أيضا إحاطات إعلامية جوهرية تلي تلك الاجتماعات. والتحسين التدريجي في هذا الشأن قد لوحظ خلال العام الماضي.

لقد ذكرت قليلا من المسائل الأكثر تعقيدا بالنسبة لمجلس الأمن. ولكن قبل أن أختتم أود أيضا أن أسجل الفضل للمجلس على جهوده بشأن العديد من المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعماله، كما انعكست في التقرير المعروض على الجمعية.

لقد أثبت مجلس الأمن نفسه فعلا في العديد من المجالات. ففي تيمور الشرقية، أبدى المجلس التزاما وهو يدعم العملية، بقيادة الأمين العام، بأن تكون لشعب تيمور الشرقية كلمته في مستقبل ذلك الإقليم. وأصبح السلام وشيكا أيضا بالنسبة لشعوب سيراليون، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو. ومسألة ليبيا تقدمت بشكل ملحوظ هذا العام. وفي الوقت نفسه، نأمل أن نرى جهودا متجددة فيما يتعلق بالعراق، وإثيوبيا وإريتريا، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال والحالة البالغة التوتر السائدة في بوروندي، في جملة أمور أخرى. وإن صلابة والتزام مجلس الأمن سيوضعان موضع الاختبار.

لقد بدأ الأمين العام مناقشة هامة عندما أدلى ببيان، عند افتتاح المناقشة العامة بشأن تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، يتعلق بالكيفية التي يتحمل بها مجلس الأمن المسؤولية عندما يتعلق الأمر بالحالات الإنسانية الطارئة، وعندما يواجه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الجرائم الأخرى التي ترتكب ضد المدنيين. وقد طرحنا وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة، وهي تتشابه إلى حد كبير مع وجهات نظر الأمين العام، وهنا أود فقط أن أقول أننا ندرك حقا أن مجلس الأمن قد لا يكون قادرا على حل جميع الصراعات. لكننا، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة - وكبشر جميعا - لنا ما يبرر توقع بذل مجلس الأمن دائما جهدا جادا لوقف المعاناة الإنسانية المترتبة على تهديدات السلم، حيثما تقع.

هذا بالفعل عبء ثقيل يقع على أعضائه الخمسة عشر. إننا نعرف أن الميثاق يقول أنهم يتحملون مسؤولياتهم بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ولذلك يجب أن يكون بوسعهم الاعتماد على تأييدنا جميعا عند تحملهم تلك المهمة الكبيرة.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير سيرغي ف. لافروف ممثل الاتحاد الروسي، على عرض تقرير مجلس الأمن. إن ذلك التقرير، الوارد في الوثيقة A/54/2، يلخص العمل الضخم الذي قام به المجلس من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. إن الاجتماعات العامة التي بلغ عددها ١٢١ اجتماعا، والمشاورات غير الرسمية التي بلغ عددها ٢٣٩ مشاورة، والقرارات التي بلغ عددها ٧٢ قرارا، والتقارير التي درسها المجلس والتي بلغ عددها أكثر من ٩٠ تقريرا، تبين زيادة في حجم عمل المجلس، ودليلا في الوقت نفسه على توقعات المجتمع الدولي المتزايدة فيما يتعلق باستجابات المجلس للصراعات والنزاعات.

في أعقاب مقرر المجلس عام ١٩٩٧، بُذل جهد فعلا مرة أخرى هذا العام لتعزيز الطابع التحليلي للتقرير بإدماج تقييمات شخصية موجزة من أعضاء المجلس في الأشهر التي كانوا فيها رؤساء له؛ وهذه التقييمات ليست ملزمة للمجلس. وأحد التجديدات المدخلة في تقرير هذا العام إدماج تقارير لجان الجزاءات كتذييل.

وبينما نعتبر هذه الإضافات إلى التقرير جهودا تبذل لتحقيق مزيد من الشفافية في عمل المجلس ومشاركة أكبر من جانب أعضاء الأمم المتحدة في مجموعهم، نرى أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، وبخاصة في المجالات الآتية.

أولا، يقتضي الأمر إلى مزيد من المعلومات بشأن إجراءات الاجتماعات غير الرسمية للمجلس. والشفافية الكاملة التي هي هامة مثل الكفاية، ينبغي النظر إليها في ضوء المساءلة. وفي هذا الشأن، نؤيد فكرة عقد اجتماعات مشاورات مجلس الأمن على نحو مفتوح للأعضاء كافة.

وثانيا، فيما يتعلق بإجراءات التصويت في المجلس، هناك مناسبات يصوت فيها أعضاء المجلس على مشروع قرار، ويستمرون بعد ذلك في مناقشة نفس القرار الذي سبق اتخاذه. ونعتقد أنه، باستثناء الحالات الطارئة غير العادية، وهي حالات نادرة في الواقع، يجب أن يعكس مسار التتابع، وبخاصة في القضايا التي تجتذب عددا كبيرا من المتكلمين من غير الأعضاء. ومن شأن هذا التتابع أن يعزز أيضا الانطباعات الإيجابية التي تتركها الأمم المتحدة على من يشهدون إجراءات المجلس.

وثالثا، ولئن كنا ندرك الآثار النافعة لجلسات المشاورات غير الرسمية، فإننا نشعر أنه يجب الاقتصاد في عقدها، فلا تعقد بصفة روتينية كما هو الحال الآن، إذ يفوق عددها بكثير عدد الجلسات المفتوحة العادية. وينبغي للمجلس أن يعمل على نحو أفضل صوب زيادة اشتراك غير الأعضاء في مداولات المجلس. فالجلسات المغلقة تحبط هذه المشاركة.

ورابعا، يجب تقييد المجلس فيما يتعلق بالقضايا التي تقع في دائرة اختصاص الجمعية العامة. إن توسيع أنشطة مجلس الأمن في مسائل السلم والأمن ظاهرة تثلج صدورنا. ولكن توسيع أنشطة مجلس الأمن في قضايا قد تقع في دائرة اختصاص الجمعية العامة لا يتفق وتقسيم العمل بين أهم جهازين في الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى التنسيق القوي بينهما.

وخامسا، نحن على استعداد لدراسة ومناقشة اقتراح ألمانيا بأن يحيط المجلس الجمعية العامة علما بأسباب استخدام حق النقض.

وسادسا، نؤيد اقتراح الهند بأن يتضمن التقرير السنوي تقييما من جانب المجلس نفسه عن فائدة ومنفعة أعماله.

وسابعا، نكرر اعتقادنا بأننا بحاجة إلى قدر أكبر من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، كما ينص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وثامنا، تتسبب الجزاءات في خسائر اقتصادية، مما يخلق مشاكل للدول المجاورة ولجميع البلدان التي يتعين عليها أن تمتثل لتلك الجزاءات. وينبغي لمجلس الأمن أن يتحلى بقدر أكبر من الحساسية إزاء هذه المشاكل، فضلا عن الآثار الإنسانية العامة للجزاءات. وبالتالي، يجب عليه أن يكون أكثر انتقائية، لكي تؤثر الجزاءات على الدول المستهدفة وليس على الأفراد الأبرياء.

ونعلق أهمية كبرى على البند قيد النظر. ولما كان مجلس الأمن هو الجهاز الذي يعهد إليه بالمسؤولية الأساسية في الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن، ومقرراته ملزمة بموجب الميثاق، فإنه يضطلع بدور رئيسي يؤثر على المجتمع الدولي ككل. ورغم أن هناك الكثير مما يجب عمله، إلا أنه يسرنا أن نعترف بالتقدم الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية صوب تحسين أساليب العمل في المجلس، وبخاصة فيما يتعلق بالشفافية. وبالتالي، فالدليل واضح على التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن أساليب العمل في المجلس.

وسيكون لدى وفد قبرص المزيد مما يقوله بشأن أساليب العمل في المجلس أثناء مناقشة البند المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". ونود فقط أن نقول الآن إنه لجعل الزيادة العادلة في المقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس تمثيلية للأعضاء سيتعين عليها أن تقطع شوطا طويلا صوب كسب ثقة جميع الأعضاء.

ولما كنت أمثل بلدا لا تزال مشكلته مدرجة في جدول أعمال هذه الهيئة وفي جدول أعمال مجلس الأمن، فإنني أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي لأعضاء المجلس لإسهامهم، وأن أهنئ الأعضاء الخمسة الذين انتخبوا مؤخرا، في نفس الوقت الذي أتعهد فيه بتعاوننا معهم وتأييدنا الكامل لهم.

الآنسة ديورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى لشكر رئيس مجلس الأمن، السيد سيرغي لافروف، ممثل الاتحاد الروسي، على تقديمه البليغ والموجز لتقرير مجلس الأمن عن هذا العام (A/54/2) الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

إن المناقشة السنوية لتقرير مجلس الأمن توضح بجلاء العلاقة التكافلية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى إرساء السلم والأمن الدوليين. وقبل أن أتناول مضمون التقرير، أود أن أدلي ببعض التعليقات على عدد من المسائل الإجرائية.

يلاحظ وفد بلادي الجهود الضخمة الرامية إلى تعزيز مبدأ الشفافية. والمناقشات المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن تسمح إلى حد كبير بمشاركة الدول الأعضاء في المداولات وبإحاطتها مباشرة بأعمال المجلس. ونرحب بهذا التطور، ونود أن يجري النظر في إمكانية تيسير المزيد من الشفافية إذا وجدت آلية تسمح للبلدان المتورطة في نزاعات بأن تقدم إحاطة إعلامية إلى أعضاء مجلس الأمن في جلسات غير رسمية.

والبيانات الصحفية الدورية، بالإضافة إلى الإحاطات الإعلامية لغير الأعضاء، مفيدة جدا كذلك. ونقدر تقديرا خاصا إتاحة برنامج أعمال المجلس وبياناته الصحفية على مواقع شبكات الإنترنت التابعة لبعض البعثات. والتقارير الشهرية لرؤساء المجلس وسيلة فعالة يمكن من خلالها استعراض أنشطة المجلس. ومع ذلك، يكون من المفيد أن تصطبغ فحوى هذه التقارير بصبغة تحليلية بدلا من أن تكون تجميعا للوثائق.

وقد سرنا أن لاحظنا استمرار الجهود الرامية إلى تحسين أساليب العمل في مجلس الأمن. كما نلحظ أن هناك أوراقا غير رسمية يقدمها أعضاء سابقون وحاليون في المجلس ترمي إلى تحسين أعمال المجلس. ونعتقد أن التدابير المقترحة في هذه الأوراق غير الرسمية يمكن أن تكون أساسا للأعمال التي يقوم بها المجلس.

ويعهد ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن بالدور الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين. ولئن كنا نوافق على أن الأمن الجماعي والاستجابة للأزمات والطوارئ لا بد أن يشكلا جوهر أنشطة المجلس، فإننا نتفق مع الأمين العام كوفي عنان في ملاحظته الواردة في الفقرة ٥٨ من تقريره عن أعمال المنظمة (A/54/1) بأن "رد الفعل، لا الوقاية، كان هو النهج السائد في مجلس الأمن في معالجة الصراعات عبر السنين الماضية". وتتضمن أعمال الوقاية التي تضطلع بها الأمم المتحدة طائفة عريضة من التدابير السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية الرامية إلى تحاشي أو الحد من تفاقم الصراعات.

ويسر وفد بلادي أن المجلس قد أظهر في السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا بمعالجة هذه القضايا في مناقشات مستفيضة حول بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وحول أسباب نشوب الصراع، وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، فضلا عن الموافقة على طائفة من تدابير الوقاية من الصراعات. ونرحب بالحوار المتواصل بين مجلس الأمن والأمين العام حول التدابير الوقائية، ونشجع التعاون بين مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة.

ونلاحظ أن تهديدات السلم قد أصبحت متفشية تقريبا. فالصراعات الإثنية والانقاسامات السياسية تواصل إذكاء نيران الصراعات الداخلية، مؤدية إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح، وتمزق اقتصادي، وزعزعة إقليمية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يعزل نفسه عن هذه الظاهرة بل يتعين عليه أن يثبت نفسه بالأساليب الواقعية.

كما ذكر بوضوح في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، كان العقد الماضي عقد توتر وصعوبات بالنسبة للأمم المتحدة في الوفاء بولايتها المتعلقة بالأمن الجماعي. ونلاحظ أن مجلس الأمن في وقت مبكر من هذه السنة منع من التدخل في أزمة كوسوفو بواسطة الخلافات العميقة بين أعضاء المجلس على ما إذا كان مثل هذا التدخل شرعيا. والمعضلة التي نواجهها هي البحث عن مدخل مقبول.

متى يكون مستوى المعاناة البشرية في بلد ما بهذه الضخامة حتى يبرر اتخاذ إجراء دولي؟ والأسئلة المتصلة بمبدأ التدخل، واستخدام القوة، وحجم التعزيز العسكري، ودور مجلس الأمن كلها ذات أهمية. ولقد كشفت المداولات المتعلقة بهذه الأسئلة عن وجهات نظر مختلفة وعن عناصر لتوافق الآراء بشأن مبادئ القانون الدولي السارية. وقد شهدنا مؤخرا ارتكاب فظائع نتيجة لممارسة التطهير العرقي، عندما تثور المجتمعات المحلية ضد بعضها البعض لحسم المظالم القديمة. ويجب أن نستمر جميعا في إدانة هذه الممارسات وندرك الحاجة إلى نوع من الإجراءات لوقف مثل هذه التجاوزات التي تنتهك الأعراف الإنسانية الدولية.

ولكننا بصورة مماثلة، نعتقد أن مبادئ القانون الدولي التي تؤثر على السيادة واستخدام القوة لا يمكن تجاهلها. وقد أيد نائب رئيس وزراء جامايكا ووزير خارجيتها في خطابه الموجه إلى دورة الجمعية العامة الرابعة والخمسين اعتماد نهج

"يكتسب ثقة المجتمع الدولي ويتخذ بموجبه أي إجراء دبلوماسي أو تنفيذي ضروري أو تخوله المؤسسات المتعددة الأطراف المعهود إليها بحماية السلام والأمن الدوليين". (A/54/PV.17)

وفي هذا الصدد نتقاسم رأي الأمين العام القائل بأن:

"إجراءات الإنفاذ التي تتخذ بغير إذن من مجلس الأمن تهدد في الأساس جوهر نظام الأمن الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة". (A/54/1، الفقرة ٦٦)

ولقد سيطرت القضايا الأفريقية على جدول أعمال مجلس الأمن لبعض الوقت. وكان تقرير الأمين العام (A/51/871) بشأن أسباب الصراع وتشجيع السلام الدائم في أفريقيا بمثابة نقطة انطلاق للمناقشة والعمل بشأن القضايا الأفريقية. ونحن نشارك الأمين العام قلقه إزاء إعطاء قدر قليل جدا من الانتباه إلى الصراعات الناشئة في أفريقيا، بالرغم من القدر الضخم من الخسائر في الأرواح، والاضطرابات والمعاناة الناتجة عن حالات التمرد المسلح والصراعات بين الدول.

وبالإضافة إلى جوهر التقرير، تعلق جامايكا أهمية كبرى على إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نمتدح جهود الفريق العامل المفتوح العضوية في إجراء مناقشاته الموسعة. فقد ولدت هذه المناقشات أفكارا ملموسة كثيرة ومقترحات تتعلق بعملية صنع قرارات المجلس، وكذلك بهيكلها. ونحن نؤمن بأن بعض هذه المناقشات يمكن أن تسهم في جعل المجلس أكثر فعالية وكفاءة. وهكذا نشعر بالإحباط لعدم تحقيق مزيد من التقدم ولبقاء تحقيق إصلاح مجلس الأمن أملا بعيدا.

ونود، في الختام، أن نؤكد أنه يمكن قياس فعالية مجلس الأمن فقط من خلال قدرته على معالجة التحديات للسلام والأمن الدوليين. ويجب أن يتجه المجلس إلى الحقائق الحالية للمجتمع الدولي بينما يتمسك بالمبادئ المتجسدة في الميثاق.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أنقل تقدير حكومتي المخلص إلى أعضاء الجمعية العامة على انتخابهم جامايكا عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأرجو أن تطمئنوا إلى أن جامايكا سوف تفي بمسؤولياتها كعضو غير دائم في المجلس أثناء فترة عملنا.

السيد إبراهيم (اليمن) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر لرئيس مجلس الأمن السفير سيرغي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي على عرضه الموجز والواضح لتقرير مجلس الأمن للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وأشكر الأمانة العامة على الجهد الذي بذلته لإعداد هذه الوثيقة الهامة، وأعبر عن تقدير وفد بلادي للدور الذي اضطلع به أعضاء مجلس الأمن في سبيل إنجاز المهام الصعبة التي أنيطت بهم من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب الميثاق، وتهنئة كل من تونس ومالي وبنغلاديش وأوكرانيا وجامايكا على انتخابهم للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن.

إن تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة يعكس العلاقة الوثيقة التي تربط المجلس بالجمعية واهتمام الجهازين المشترك بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين. لقد تضمن هذا التقرير استعراضا مفصلا للقضايا التي ناقشها المجلس وأنشطته المختلفة، وكذلك الأجهزة الفرعية التابعة له. وفي الوقت الذي نشيد فيه بهذا التقرير والتحسن الذي طرأ عليه مقارنة بالتقارير السابقة سواء من حيث طبيعة المعلومات المقدمة أو تفاصيل عمل لجنة الجزاءات أو تقارير رؤساء مجلس الأمن، إلا أن مسألة التوسع في الجانب التحليلي لهذا التقرير يظل مطلبا أساسيا للدول الأعضاء كونها معنية بمعرفة المزيد من التفاصيل عن تقييم عمل المجلس ومدى الاستفادة من الدروس والسبل الكفيلة بالتغلب على السلبيات التي رافقت نشاطه خلال الفترة المنصرمة.

إن وفد بلادي يرحب بالممارسات الإيجابية لمجلس الأمن بتحديد جلسات مفتوحة لمناقشة عدد من القضايا الدولية الراهنة، وعلى سبيل المثال الوضع في أفريقيا، ومكافحة الإرهاب، وأنه يأمل في أن تتوسع المشاركة الجماعية في مناقشة القضايا الأخرى ذات الصلة بأمن البشرية وسلامتها، كما يؤكد على تفعيل دور الجمعية العامة في نطاق اختصاصها بالمسائل المتعلقة بالسلم العالمي.

لقد أثبتت تجربة السنوات الماضية أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على عدد من البلدان لم تحقق

الأهداف التي اتخذت من أجلها ولكنها ألحقت أضرارا فادحة بالشعوب وسببت الكثير من الكوارث البشرية المفزعة، وما الحالة المأساوية التي يعيشها شعب العراق إلا دليلا واضحا على ذلك. وعليه فإنه مع تأكيد الاعتراف بحق مجلس الأمن بفرض العقوبات وفقا للفصل السابع من الميثاق إلا أننا نرى أنه لا بد من التأني في اتخاذ هذا الإجراء وعدم اللجوء إلى فرض الجزاءات إلا بعد دراسة آثارها على الدولة المعنية والتأكد من أنها سوف تحقق أهدافها، مع تحديد فترتها الزمنية وفي نفس الوقت لا بد أن يستمع مجلس الأمن إلى رأي الدول المعنية التي ستتأثر من هذه العقوبات، وهو أمر نصت عليه المادة ٣١ من الميثاق.

إن الجمهورية اليمنية التي تربطها بأفريقيا علاقات تاريخية تنظر بقلق إلى الأوضاع المتردية في القرن الأفريقي ووسط وشرق أفريقيا. وانطلاقا من ذلك بذلت القيادة السياسية جهودا مكثفة للتوصل إلى حلول لها بالتعاون مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.

وفي هذا الصدد يدعو وفد بلادي مجلس الأمن إلى إيلاء اهتمام أكبر للنزاعات الأفريقية ووضع حد للمآسي الإنسانية ودعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية لتحقيق هذه الغاية.

إن الجمهورية اليمنية الذي يتجه أحد مقاصدها الأساسية نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، تؤكد مجددا تأييدها لفريق العمل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ لهذا الغرض وتدعو إلى مواصلة عمله وإنجاز مهمته مبكرا، آخذا بعين الاعتبار التطورات المتسارعة والتغيرات الجوهرية التي يشهدها عالمنا اليوم. وتأمل أن ترى مجلس الأمن مع دخول الألفية الثالثة، جهازا أكثر انفتاحا وديمقراطية وشفافية، يعبر عن طموحات وآمال الدول الأعضاء وكافة شعوب العالم في غد أفضل ينعم فيه الجميع على حد سواء بالاستقرار والأمن والسلام.

السيد بلزان (مالطة): يدلل العدد الكبير للوفود التي اختارت أن تتكلم في إطار هذا البند على اهتمامها، والأهمية البالغة التي تعلقها على تقرير مجلس الأمن بوصفه الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن - وهي مسؤولية تتجلى بوضوح في الأهداف المحددة في الميثاق التي أدت إلى إنشاء هذه المنظمة، وكان من المتوخى أصلا من إنشاء مجلس الأمن كفالة خدمة قضية السلم بمزيد من الفعالية من خلال مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء التي تشغل مقاعد دائمة أو مؤقتة، لا لتحقيق مصلحتها الخاصة بل لتحقيق مصلحة المجتمع الدولي. ومناقشة هذا التقرير تعبير آخر عن مساءلة الأعضاء أمام كل الأعضاء في المنظمة نتيجة لاضطلاعهم بهذه المسؤولية الأكثر أهمية.

ويستحق أعضاء أمانة مجلس الأمن الشكر على العمل المضني الذي لا بد وأن يكون قد تطلبه إصدار هذه الوثيقة الضخمة. وضم التقرير للتقييمات الشهرية للرؤساء والبيانات الصحفية يجعل هذه الوثيقة كاملة وأكثر إعلامية. ولكن لا يزال من الصعب للوثيقة أن ترضي الدول غير الأعضاء في المجلس فيما يتعلق بفهم الأسس المنطقية التي يستند إليها المجلس فيما يتخذه من إجراءات طالما تجلى فيها اعتماده المفرط على المشاورات غير الرسمية بوصفها الطريقة الأساسية لعمله.

وإن اشتراك جميع الأعضاء في المنظمة في أعمال مجلس الأمن لا يزال معرقلا لأن المناقشات والمداولات الحقيقية تتم في جلسات مغلقة بينما يتم فقط اتخاذ القرارات بصورة رسمية في جلسات مفتوحة للمجلس، وفي حين أن مالطة ترحب بالحالات القليلة التي شهدت خروجا عن طريقة العمل هذه خلال السنة الماضية، تأمل في زيادتها في السنوات القادمة. وقد يشكل اعتماد ممارسة الأمانة العامة المتصلة بالإدلاء بإحاطات إعلامية في جلسات مفتوحة خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا السياق، ترحب مالطة بالآراء التي أعرب عنها وفد أيرلندا.

فما الذي تكسبه من أبعاد تفاصيل الحالة على أرض الواقع، التي كثيرا ما تكون غير مرضية، عن جميع أعضاء المنظمة؟ فما من شك أن الإدلاء بهذه المعلومات لن يترتب عليه سوى مساعدة الدول غير الأعضاء في المجلس على التوصل إلى فهم أفضل للقرارات التي سيتخذها المجلس في نهاية الأمر. وهذا من شأنه أن يزيد أيضا من اقتناع هذه الدول غير الأعضاء بالتقيد بهذه القرارات التي من واجبها أن تنفذها، كما أنه سيعزز ما تقوم به أصلا من مشاركة ودعم لعمل المجلس في أماكن من قبيل تيمور الشرقية وكوسوفو.

ومن طبيعة عمل مجلس الأمن وأعباء ولايته الثقيلة القيام بعمل في المناطق التي تشهد حالات إنسانية

محفوفة بالمخاطـــــر. بل إن الإجـــراءات الإيجابية والضرورية التي يتخذها مجلس الأمن قد تثير تحركات سكانية تنطوي على آثار إنسانية. وتشكل المناقشات المفتوحة بشأن المساعدة الإنسانية التي تقدم للاجئين وغيرهـــم من الأشخاص في حالات الصـــراعات، وإلى الأطفال في حالات الصراعات المسلحة، ولأغراض حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، تطورا طيبا ويزيد من توعية صانعي القرار بهذه القضايا.

وفي الواقع، فإن العديد من مساعي مجلس الأمن في العام الماضي التي لم تكن مرضية بالقدر الكافي كانت تتعلق بالقارة الأفريقية. وتوضح حالة أنغولا مدى عدم فعالية مجلس الأمن، الأمر الذي يبعث على القلق. إذ أن الأطراف المعنية بالقرارات لـــم تمتنع عن تنفيذها فحسب، بل إن الجزاءات المفروضـــة لم تطبق أيضا بالشكل اللازم. واضطرت بعثة الأمم المتحدة هناك إلى الانسحاب من الميدان في نهاية الأمر. ونأمل أن تحقق المبادرة التي اتخذها مجلس الأمن بشـــأن أنغولا في الأسبوع الماضي، المزيد من النجاح. وإذا ما كان لها أن تفعل ذلك، من الضروري أن يتمتع المجلس بقيادة قوية وقناعة بما يتخذه من إجراءات. وعليه أيضـــا أن يقدم الدعم السريع والقوي الذي أوضـــح أنه قادر على تقديمه في أماكن أخرى. ولا يتوقع الأعضاء الأفريقيون أقل من ذلك، وبخاصة في ضوء المقارنات المستمرة بالإجراءات المتخذة في مناطق أخرى.

وختاما، أود أن أتقدم بالتهانئ إلى ممثلي أوكرانيا وبنغلاديش وجامايكا وتونس ومالي على انتخاب بلدانهم أعضاء غير دائميـــن في مجلس الأمن وأتمنى لهم كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة في إطار هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد أحاطت علما بتقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/54/2؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ١١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.